

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة

اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية

صندوق النقد العربي

2015

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن كل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، المنبثقتين عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هاتين اللجنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكثر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،،



عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام ورئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحة

- أولاً: مقدمة 1
- ثانياً: احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة 3
- أ. تحقيق الجدوى من منظور الاقتصاد الكلي 3
- ب. تقوية فعالية أنظمة المدفوعات صغيرة القيمة 5
- ج. تنظيم سوق وسائل الدفع صغيرة القيمة وتحقيق التوازن 6
- د. تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر 8
- ثالثاً: كيفية الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة 9
- أ. إدراك الجوانب السلوكية للمستهلك في مجال الدفعات صغيرة القيمة 10
- ب. إرساء سياسة اشراف متناسبة مع درجة أهمية النظام 11
- ج. تطبيق المبادئ الأساسية ذات الصلة 13
- د. تفعيل دور الاشراف للمصارف المركزية 15
- هـ. احداث أطر للتشاور والتعاون بين أهم الأطراف المعنية 15
- رابعاً: التوصيات 16

أولاً: مقدمة

لعب تداول الأوراق المالية والقطع النقدية منذ القدم دوراً هاماً في تسهيل التجارة والمعاملات المالية، حيث يعتبر من أقدم الأساليب لتلبية احتياجات تخليص المدفوعات بشكل عام والمدفوعات الصغيرة القيمة بشكل خاص. ومع مرور السنوات ومواكبةً للتطور الحاصل في الأنظمة المالية الحديثة، فقد شهد العالم خلال آخر عشر سنوات تصاعداً في استعمال وسائل الدفع غير النقدية والتي غالباً ما يطلق عليها اسم "النقود الافتراضية".

تعتمد هذه الوسائل في تداولها على أنظمة دفع تم تصميمها خصيصاً وفقاً للمتطلبات اللازمة لهذا الغرض، حيث تم اللجوء أساساً إلى آليات عمل غرف المقاصة التي بدورها اعتمدت بشكل كبير على الأساسيات التي كانت متبعةً في نظام المقاصة اليدوية. وقد صاحب إطلاق أنظمة دفع خاصة بوسائل الدفع غير النقدية، ظهور مخاطر مختلفة جديدة شملت الجوانب القانونية والتشريعية والتشغيلية المرتبطة بعمل هذه الأنظمة. وأصبح من الضروري العمل على ضمان استقرار هذه الأنظمة والحفاظ على ثقة جميع المتعاملين معها. ومن هنا تعزز الاهتمام المتزايد للسلطات المعنية بالبنية القانونية والتشريعية الى جانب الدور الهام للإشراف على هذه الأنظمة.

تهدف أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة في الأساس الى الإيفاء باحتياجات الأفراد والعائلات في الوصول إلى السلع والخدمات التي يحتاجونها في حياتهم اليومية بما فيها الخدمات العامة التي توفرها مختلف الدوائر والهيئات الحكومية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتوفر في خدمات المدفوعات الصغيرة القيمة الثلاث المتطلبات الأساسية التالية.

- أولاً: يجب أن تكون خدمة الدفع آمنة وأن يُنظر إليها على أنها آمنة وإلا فاستخدامها من قبل المتعاملين سيكون ضعيفاً أو منعدماً. فعلى سبيل المثال، إذا اتضح أنه من السهل

تزييف الأوراق النقدية، فبالإضافة ستتردد المحلات التجارية في قبولها، كما أنه إذا أصبح من السهل قرصنة بطاقات الدفع، فإن المستهلكين لن يقدموا على التعامل بها.

- ثانياً: يجب أن تكون خدمة الدفع عملية بسيطة وسريعة ومريحة.

- ثالثاً: يجب أن تكون خدمات الدفع في متناول الجميع دون عناء وأن تكون محل قبول من طرف الجميع بدون تردد.

لهذا، ومن أجل الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة، أصبح من الضروري توفير البنية التحتية الشاملة المشجعة التي تضمن وتسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت دون أن يكون ذلك مكلفاً ولا معقداً، واعتماد وسائل متنقلة لتقديم الخدمات في المناطق التي تشكو من ضعف تغطية الهاتف النقال أو الإنترنت. كما أن تشجيع المتعاملين وخاصة المحلات التجارية ومقدمي الخدمات على قبول أنواع مختلفة من وسائل الدفع لتخليص المعاملات، من الجوانب الهامة التي يجب العمل عليها في إطار برامج التوعية المالية. ولا شك أن وجود معايير موحدة لوسائل الدفع يعزز من ثقة وأريحية المتعاملين في اختيار وسيلة الدفع التي يرغبون باستعمالها لإنجاز معاملاتهم في أي محل يقصدونه ولو كان افتراضياً.

وانطلاقاً مما سبق، وادراكاً لأهمية أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة، فقد تم التركيز في هذه الورقة التي أعد مسودتها الأولى الإخوة مشكورين في البنك المركزي التونسي، على سبل الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة من أجل توفير خدمات دفع موحدة وآمنة تحظى بمستوى عالٍ من الثقة وتكون ذات تكلفة قليلة ويسهل الوصول إليها، مما يمكن السلطات المعنية وعلى رأسها المصارف المركزية من تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

تعزيز جدوى وفعالية أنظمة الدفع ودعم جهود الارتقاء بمستويات الشمول المالي في دولنا العربية.

ثانياً: احتياجات الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة.

تلعب أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة دوراً هاماً على صعيد تسهيل التعاملات المالية بشكل يومي بين المتعاملين من خلال استعمال وسائل الدفع الغير النقدية. وتساهم هذه الأنظمة على تعزيز التجارة الداخلية ونمو الاستهلاك الداخلي وبالتالي تساهم في تحريك الدورة الاقتصادية لكل بلد. عرفت هذه الأنظمة تطوراً كبيراً خلال السنوات السابقة سواء من حيث الأجهزة والمعدات المستعملة أو من حيث القواعد والإجراءات المتبعة فيها. ومن مبررات هذا التطور من جهة الحاجة المتزايدة لمثل هذه الأنظمة، ومن جهة أخرى السعي إلى تعزيز فعالية الأنظمة القائمة وتوسيع دائرة انتشار خدماتها وكذلك ضمان سلامتها وتعزيز ثقة المتعاملين فيها.

وفي هذا الصدد، يمثل البنك المركزي أحد المتداخلين الرئيسيين في أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة، حيث يتولى مهام الإشراف عليها والتأكد من سلامتها وتشجيع المؤسسات المشغلة لها على تطويرها بشكل متواصل بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة منها. كما أن البنك المركزي قد يلعب دور المشغل لمثل هذه الأنظمة في بعض الدول، مما يزيد من مسؤوليات البنك المركزي تجاه المتعاملين فيها.

تتمثل احتياجات تطوير أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة في الجوانب التالية:

أ. تحقيق الجدوى من منظور الاقتصاد الكلي: تطرح مسألة التطوير المتواصل لهذه الأنظمة، اشكالية تكلفة هذا التطوير ومدى ضرورة القيام به أو بحد أدنى اعطائه

الأسبقية في المشاريع التي يقوم بها البنك المركزي. فمن منظور الاقتصاد الكلي، من الأهمية السعي إلى تحقيق تطابق بين المستوى المنشود على صعيد تطور وزيادة فعالية أنظمة الدفع من جانب، والتخصيص الأمثل للموارد على المستوى الوطني من جانب آخر.

ويتطلب الوصول إلى هذا التطابق، معرفةً دقيقةً بتكلفة استخدام وسائل الدفع والتي غالباً ما يتم تقسيمها إلى تكلفة اجتماعية وتكلفة خاصة. وتشير التكلفة الاجتماعية لوسيلة الدفع إلى مجمل تكاليف الموارد التي يتكبدها جميع المتدخلين في المنظومة لكونهم مكونات أساسية في عملية الدفع، فيما ترمز التكلفة الخاصة إلى التكاليف التي يتحملها المستفيد المباشر من عملية الدفع.

وفيما تبقى التكلفة الخاصة محددة ومعروفة، يتم قياس التكلفة الاجتماعية من خلال القيام بمسح وطني لإحصاء التكاليف الاجتماعية بإجراء استبيان لدى البنك المركزي والبنوك ومكاتب البريد ومزودي البنية التحتية وتجار الجملة وتجار التجزئة وشركات نقل الاموال وغير ذلك. وقد وضع البنك المركزي الأوربي منهجية متكاملة لدراسة تكاليف وسائل الدفع تم استخدامها من قبل العديد من الدول في الاتحاد الأوربي (Pricing strategies & reducing operational costs). وتستند هذه المنهجية إلى عدد كبير من الافتراضات والتبسيطات وتوفر إطاراً متكاملًا وشاملاً لمقارنة تكاليف كل الوسائل. وقد مكن ذلك من تحديد مستوى الموارد الاقتصادية الكلية التي يمكن الحفاظ عليها من خلال استبدال بعض طرق الدفع الباهظة التكلفة بأخرى أقل تكلفة. كما أظهرت المقاربة بين نتائج دراسات أجريت في بلدان مختلفة من الاتحاد الأوربي أن تكلفة نفس وسيلة الدفع تختلف من بلد إلى آخر وفقاً لمستوى التقدم التكنولوجي المحرز في كل بلد، وما إذا كانت التكنولوجيا المستعملة في تقديم وسائل دفع مبتكرة هي من إنتاج البلد المعني أو أنها مستوردة.

كما يمثل الوصول إلى معرفة دقيقة بتكلفة استخدام وسائل الدفع، خطوة ضرورية لتحديد ومراجعة استراتيجيات التسعير وللسعي إلى التقليل من التكاليف التشغيلية للنظام، مع العلم أن أية سياسة تسعير خاطئة قد تؤدي إما إلى العزوف عن استخدام أنظمة أكثر كفاءة من أخرى وهو ما يعتبر مضيعة للموارد ويشكل عبئاً على المستخدمين وضريبة ضمنية على القطاع الخاص، وإما إلى التشجيع على استخدام أنظمة بتكلفة أقل ولكنها في نفس الوقت أقل أماناً.

ب. **تقوية فعالية أنظمة المدفوعات صغيرة القيمة:** تُقاس فعالية أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة من خلال مدى استيفائها لالتزاماتها بشكل موثوق وفي الوقت المحدد، بالإضافة إلى مدى تحقيقها لأهداف السلامة والكفاءة المحددة ضمن السياسة العامة الخاصة بها في خدماتها المقدمة للمشاركين والأسواق المعنية.

وفي إطار السعي إلى رصد وتدقيق فعالية أنظمة الدفع، يولي المعنيون أهمية قصوى لوجود خطة شاملة لاستمرارية الخدمة وتوفير إطار فعلي للسلامة. ومن أجل تسهيل تقييم فعاليتها، تحتاج أنظمة الدفع إلى تحديد واضح للأهداف والغايات المنشودة منها وأن تكون هذه الأهداف قابلة التحقيق والتقييم. من بين الأهداف الهامة التي غالباً ما يتم وضعها، هناك تعريف الحد الأدنى من مستوى الخدمة (مثل: الوقت الضروري لمعالجة العمليات)، والتوقعات بشأن إدارة المخاطر (مثل: مستوى الموارد المالية التي ينبغي أن تكون متوفرة للنظام)، وأولويات تطوير أنشطة النظام (مثل استحداث خدمات جديدة). كما يجب على أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة إنشاء آليات للمراجعة الدورية لفعاليتها، مثل نظام القياس الدوري لمدى تحقيق الأهداف والغايات.

كما تشمل الفعالية مدى قدرة نظام الدفع على أن يكون عملياً لدرجة كبيرة لفائدة المتعاملين، ومن ذلك أهمية توفر قابلية التشغيل الذاتي وضرورة الأخذ في الاعتبار خصوصيات الفئات والقطاعات المستهدفة والاتفاقيات السابقة المعمول بها.

وعليه، يبقى من المهم جداً فهم الممارسات السائدة، والقوانين المعمول بها بما في ذلك الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، والتكنولوجيات المحلية، والأخذ بعين الاعتبار هيكل وتاريخ القطاعات المتوجه إليها، والاتفاقيات السابقة المعمول بها، من أجل التمكن من تصميم نظام فعال للمدفوعات الصغيرة القيمة، وقادر على تلبية احتياجات المتعاملين.

ج. تحقيق التوازن في استعمال وسائل الدفع صغيرة القيمة: تتميز وسائل الدفع صغيرة الدفع بتنوعها مما يوفر للمستهلك إمكانية استعمال الوسيلة المتوفرة لديه والتي يرى أنها الأنسب لتخليص معاملاته المالية. هذا يعني أن السعي إلى ابتكار وسائل جديدة أو تطوير الوسائل المتواجدة يخضع لمبدأ الطلب والعرض. كما أن استعمال وسائل الدفع من قبل المستهلكين يكون وفقاً لوجهة نظرهم الشخصية حول تلك الوسائل. وبصفة عامة لا يوجد جزم بأفضلية مطلقة لأي من وسائل الدفع لأن المستهلك يرى أن كل الوسائل لها مزايا وعيوب.

ومن جانب العرض، فإن دراسات التكلفة التي قام بها 13 بنك مركزي أوروبي قد بينت أن الجدوى الاقتصادية من تصميم وسيلة للدفع وطرحها في السوق تظل نسبية لأنها تختلف من حيث كلفتها الإجمالية وعدد العمليات المنجزة فعلياً بواسطة هذه الوسائل. وقد أثبتت دراسات المقارنة التي أجراها كل من البنك المركزي البلجيكي والبنك المركزي الهولندي أن الكلفة المتغيرة تتطابق في المعاملات الأقل من 10.24 يورو عند استعمال النقد أو البطاقة البنكية، غير أن الأمر يختلف بالنسبة

للمعاملات التي تفوق هذا المبلغ حيث يصبح استعمال البطاقة البنكية أقل كلفة من استعمال النقد. كما بينت الدراسة أن تكلفة البروتون (نظام العملة الالكترونية البلجيكية الذي توقف العمل به منذ آخر سنة 2014) هي الأقل على الإطلاق في المعاملات الأقل من 53.74 يورو، في حين تصبح البطاقة البنكية هي الأقل كلفة في المعاملات التي تفوق هذا المبلغ.

لذلك، وانطلاقاً من هذه النتائج، قد يكون من الأهمية قيام البنوك المركزية بالحفاظ على التنوع في مجال المدفوعات وتحقيق التوازن بين مختلف أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة وعدم إقصاء أو استثناء أي من وسائل الدفع لتمكين المستهلك من حرية اختيار ما يناسبه. كما أن البنوك المركزية لها دور في التشجيع على التعريف بوسائل الدفع المتوفرة من خلال حملات إعلامية واسعة النطاق تستهدف كلا من المتعاملين وعامة الجمهور، بالإضافة إلى العمل على تقريب كل وسائل الدفع المتوفرة من المستهلكين.

كما قد يكون مهما سعي البنوك المركزية إلى تنظيم السوق من حيث دور كل من القطاعين العام والخاص في مجال المدفوعات، ومستوى مشاركة المؤسسات غير البنكية فيه، بالإضافة إلى تعزيز آلية حماية المستهلك وإرساء مستويات المنافسة للحفاظ على التنوع في وسائل الدفع وتسهيل المرور من نظام للدفع إلى آخر ضماناً لاستمرارية المعاملات في حال حدوث أي خلل قد يؤثر على أحد هذه الأنظمة. كما سيكون من الضروري قيام البنوك المركزية بتقادي وجود أنظمة على شكل حلقات مغلقة لا تتواصل فيما بينها، مثل ما حدث فعلاً في العديد من البلدان بالنسبة لأنظمة الدفع بالهواتف النقالة لديها.

د. تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر: يمثل هدف تعزيز الشمول المالي والحد من الفقر من أهم احتياجات الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة. ولعل المقولة التالية لأحد مدراء¹ البنك الدولي تلخص بوضوح وضعية العلاقة بين مستوى الشمول المالي وتكاليف الخدمات المالية، حيث أن "الناس مستبعدون من الخدمات المالية لأن الحكومات والأسواق فشلت في منع تكاليف هذه الخدمات من الوصول إلى مستويات باهظة".

لذلك يعتبر التشجيع على تقديم خدمات مجانية أو توفير الدعم لاعتماد تسعير منخفض جدا لخدمات الدفع، عاملا مهما في سبيل تحقيق مستويات عالية للشمول المالي وتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية الأخرى مثل الادخار، ومساعدة الفقراء من النساء بدون عمل، والشباب، وسكان القرى في الحفاظ على حياة مستقرة نسبيا وفي ظروف أفضل.

إن توفير خدمات الدفع مجانا أو مقابل تسعير منخفض تم اختباره من قبل بعض الدول في إطار استراتيجيات القطاعين العام والخاص للحد من الفقر. وأوضحت النتائج على أن البنوك التي وافقت على تعزيز برامج الشمول المالي قد اقتنعت بتعويض النقص في أرباحها الناتج عن فتح حسابات مجانية وتقديم خدمات دفع بسعر زهيد، من خلال الفوائد والأرباح الموظفة على المنتجات المالية الأخرى التي من المتوقع أن تنتج عن طلبات الخدمات من الفئات التي كانت مستبعدة في السابق. وبالإضافة إلى التركيز على تسعير خدمات الدفع بالبنوك، نجحت بعض البلدان مثل كينيا وتنزانيا والفلبين في تحقيق الشمول المالي لسكانها من ذوي الدخل المنخفض من خلال إطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بما في ذلك عمليات الدفع.

¹ مديرة الأبحاث بالبنك الدولي "أسلي ديمرك كنت"

تلعب السلطات الرقابية وتحديد المصارف المركزية دوراً هاماً في دعم الشمول المالي، حيث غالباً ما تقوم بتسليط الضوء على تكاليف فتح وصيانة الحسابات البنكية المعتمدة من قبل البنوك، ذلك من خلال فرض الشفافية حتى تتسنى مقارنة الرسوم المتعلقة بالمدفوعات. كما تقوم أيضاً في العديد من الدول، بتعديل التشريعات للسماح بفتح "حسابات دفع بالميزات الأساسية"، وهي حسابات يمكن أن تكون افتراضية ولا تستدعي دفع رسوم لمجرد فتح الحساب، على أن يقتصر احتساب الرسوم فقط على العمليات المنجزة.

هذا، ويبقى هدف تحقيق مستوى عالٍ للشمول المالي مرتبط أيضاً بقدرة قطاع خدمات الدفع على طرح منتجات جديدة، تكون موجهة بشكل خاص للفئات الاجتماعية التي لا زالت بدون منتج مخصص لها (على سبيل المثال، الأطفال والمراهقون وكبار السن وغير المتعلمين وذوي الاحتياجات الخاصة).

ثالثاً: كيفية الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة.

تعتبر مرحلة وضع خطة عمل شاملة للارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة من أهم مراحل مسلسل تطوير هذه الأنظمة، حيث تتطلب أولاً تحديد الاحتياجات - وهذا ما تم تناوله في الفقرة (I)، ثم تقييم لأوضاع البنية التحتية داخل البلد وقدرة المزودين على تقديم الخدمات المقترحة. كما تتطلب هذه المرحلة إشراك كل الجهات المعنية بهذا التطوير من سلطات رقابية وبنوك ومقدمي الخدمة وجمعيات حماية المستهلك وكافة الجهات التي قد تكسب من هذا العمل.

قد تختلف المنهجية المتبعة للوصول إلى خطة العمل للارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة من بلد لآخر، ولكنها غالباً ما قد تتضمن الجوانب الأساسية التالية:

أ. إدراك الجوانب السلوكية للمستهلك في مجال المدفوعات الصغيرة القيمة: يمثل إدراك الجوانب السلوكية للمستهلكين وتحديد احتياجاتهم الحقيقية عنصرا هاما لضمان نجاح ابتكار وسائل دفع من شأنها أن تحقق انتشارا واسعا وسريعا. وفي غياب هذا الإدراك، قد تكون نتائج الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية سلبية بحيث تقابل بعض وسائل الدفع التي يتم إطلاقها بالفرض. ومن هنا نشأ مبدأ تطوير منتجات الدفع المرتكزة على الاستجابة لمتطلبات العملاء (Customer-Centric Product Development).

ولعل أنسب مبرر لضرورة السعي لإدراك هذه الجوانب هو محاولة الإجابة على السؤال التالي: لماذا يبقى النقد إلى حد هذا اليوم وفي جميع أنحاء العالم الوسيلة الأكثر قبولا عند المتعاملين؟

فعلى الرغم من التوقعات العكسية، إذ يرجح أن تسجل البطاقة البنكية اكتساحا للسوق وهذا ما لم يحدث أو حدث بمستوى ضئيل جدا، يبقى النقد هو الوسيلة الوحيدة التي تلبي احتياجات جميع المتعاملين، حيث تتميز على البطاقة التي لا تلبي رغبة مستعملها إلا إذا توفرت لها عوامل إضافية وضرورية لاستعمالها على غرار شبكات الاتصال عن بعد واعتماد حساب مصرفي وغير ذلك. وبالتالي فاستعمال البطاقة ليس متاحا لكل شرائح المجتمع على الرغم مما يوفره الدفع الإلكتروني من الحد من مخاطر السرقة وتقديم الأدلة في حال التقاضي أو التحقيقات القضائية ضد أنشطة مشكوك فيها وتسهيل التسويات المحاسبية في نقاط البيع.

إن أي ابتكار أو إطلاق لوسيلة دفع جديدة يجب أن يسبقه تقصي لاحتياجات الشريحة المستهدفة لاستعمالها وإحاطتها بمعظم الظروف والأدوات المسهلة

لرؤاها، ومن ذلك البنية التحتية الملائمة بل المتطورة، والتسعير المناسب، وضبط المخاطر المحدقة باستعمالها وانتشارها.

وفي بعض الدول مثل هولندا، كان لهذا المبدأ دورا هاما في توجيه السياسة العامة للدولة في مجال المدفوعات. وقد كان البنك المركزي الهولندي نشطا في هذا المجال وقام بعدة دراسات مقارنة حول التكلفة والوسائل المرغوبة عند المتعاملين والعوامل التي بإمكانها إحداث تغيير في سلوك الدفع عندهم. وبناء على نتائج هذه الدراسات، أصدر البنك المركزي الهولندي عدة قرارات أدت إلى تغييرات كبرى في مجال وسائل الدفع.

ب. إرساء سياسة اشراف متناسبة مع درجة أهمية النظام: تختلف أنظمة المدفوعات من حيث الأهمية التي تكتسبها في القطاع المصرفي والمالي. تركز هذه الأهمية على عدد من المعايير منها نوعية العمليات وعددها التي يتم معالجتها في تلك الأنظمة وما إذا كانت هذه الأنظمة هي الوحيدة التي تقوم بمعالجة هذا النوع من المدفوعات. ووفقا لذلك، يختلف تركيز السلطات الإشرافية على هذه الأنظمة، إذ يتم إيلاء اهتمام أكبر للأنظمة التي تكون ذات أهمية كبيرة من شأنها أن تؤثر على استقرار القطاع المالي في البلد. وفي هذا الصدد، قامت بعض الدول بوضع منهجيات تركز على أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة، ومن أهمها:

منهجية البنك المركزي الأوروبي: طوّر البنك المركزي الأوروبي منهجية لتصنيف أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة حسب درجة المخاطر التي تمثلها على النظام المالي والمصرفي، واقترح سياسة اشراف متناسبة مع درجة أهمية النظام. وقد قسمت المنهجية هذه الأنظمة إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

■ أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة ذات أهمية نظامية: يصنف نظام المدفوعات الصغيرة القيمة بأنه ذات أهمية نظامية إذا كان هو الوحيد من نوعه المتوفر في البلد، أو إذا بلغت معاملته نسبة 75 في المائة من مجمل المعاملات الصغيرة القيمة، أو في حال بلغت قيمة معاملته 10 في المائة من قيمة معاملات نظام التسوية الآنية الإجمالي للمبالغ الكبيرة (RTGS)، أو في حال كانت نسبة المقاصة فيه أقل من 10 في المائة، أو إذا كان الموقف المدين لمشارك واحد يصل أو يفوق مليون يورو يومياً.

تخضع أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة ذات الأهمية النظامية حتماً لإشراف بنك مركزي أو سلطة إشرافية أخرى وفقاً للمعمول به في البلاد، وتطبق عليها منظومة المعايير الكاملة الواردة في المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال.

■ أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة ذات أهمية عالية: يطلق على نظام المدفوعات الصغيرة القيمة بأنه ذو أهمية عالية إذا بلغت معاملته نسبة تفوق 25 في المائة من مجمل معاملات المدفوعات الصغيرة القيمة المنجزة في البلاد. وحدد البنك المركزي الأوروبي الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تطبق على مثل هذا النظام، حيث أصدر في شهر فبراير 2015 تعليمات خاصة بالإشراف على أنظمة الدفع بالبطاقات البنكية.

■ أنظمة أخرى للمدفوعات الصغيرة القيمة: يتم تصنيف ضمن هذا النوع كل الأنظمة غير المدرجة في أي من النوعين السابقين. ولا تخضع هذه الأنظمة بشكل إلزامي لإشراف سلطة البنك المركزي أو غيره، حيث يكفي أن تحدد بنفسها ولنفسها الشروط الدنيا لسلامتها.

منهجية البنك المركزي الكندي: تخضع لإشراف البنك المركزي الكندي كل الأنظمة التي يصل فيها عدد المشاركين إلى ثلاث فما فوق، على أن يكون أحد المشاركين على الأقل يحمل الجنسية الكندية. كما يفترض أن تسوى كل أو بعض معاملات تلك الأنظمة بالعملة الكندية وأن تتم التسوية في حسابات مفتوحة بدفاتر البنك المركزي الكندي.

ج. تطبيق المبادئ الأساسية ذات الصلة: شددت اللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية التابعة لبنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات أوراق المال في التقرير الذي نشر في أبريل 2012 حول البنية التحتية لأسواق المال على أهمية تطبيق المعايير والمبادئ الدولية للحد من المخاطر التي قد تواجه أنظمة الدفع سواء الصغيرة القيمة أو تلك ذات القيمة الكبيرة. ولعل تعزيز سلامة وكفاءة عمل أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة يسهم بشكل كبير في الزيادة من ثقة المستهلكين وفي انتشار وسائل الدفع غير النقدية، مما يساهم لا محالة في اتجاه تقوية مستويات الشمول المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة لا تستدعي كلها بالضرورة تنفيذا صارما لمجموعة المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال كاملة، حيث أن وجود أساس قانوني مناسب، وضمان الكفاءة والفعالية، والإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، والتوصل للتسوية النهائية في الآجال المقررة، والإفصاح عن القواعد والإجراءات الأساسية وبيانات السوق، تمثل مجتمعة الشروط الدنيا لكل أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة.

وانطلاقاً من هذا الحد الأدنى، يرتفع سقف شروط الالتزام بالمبادئ الدولية وفقاً لارتفاع درجة المخاطر التي يمكن أن يمثلها نظام المدفوعات الصغيرة القيمة على الاستقرار المالي.

قابلية تطبيق المعايير الدولية على أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة

أنظمة دفع صغيرة القيمة			المبادئ
أنظمة أخرى	ذات أهمية عالية	ذات أهمية نظامية	
X	X	X	المبدأ 1 الأساس القانوني
تطبيق اختياري	تطبيق اختياري	X	المبدأ 2 الحوكمة
تطبيق اختياري	تطبيق اختياري	X	المبدأ 3 الإدارة الشاملة للمخاطر
		X	المبدأ 4 مخاطر الائتمان
		X	المبدأ 5 الضمان
			المبدأ 6*
		X	المبدأ 7 مخاطر السيولة
X	X	X	المبدأ 8 تسوية نهائية
	X	X	المبدأ 9 اموال التسوية
			المبدأ 10*
			المبدأ 11*
			المبدأ 12*
تطبيق اختياري	تطبيق اختياري	X	المبدأ 13 القواعد والإجراءات في حالة تقصير أحد المشاركين
			المبدأ 14*
		X	المبدأ 15 مخاطر النشاط
		X	المبدأ 16 مخاطر الحفظ والاستثمار
X	X	X	المبدأ 17 المخاطر التشغيلية
تطبيق اختياري	تطبيق اختياري	X	المبدأ 18 شروط النفاذ والمشاركة
		X	المبدأ 19 الأنظمة على عدة مستويات من المشاركة
			المبدأ 20*
X	X	X	المبدأ 21 الكفاءة والفعالية
	X	X	المبدأ 22 إجراءات ومعايير الاتصالات
X	X	X	المبدأ 23 الإفصاح عن القواعد والإجراءات الأساسية، وبيانات السوق.
			المبدأ 24*
9 من 17	11 من 17	17 من 17	عدد المبادئ المطبقة

* مبادئ لا تخص أنظمة الدفع والتسوية صغيرة القيمة.

د. تفعيل دور الإشراف للمصارف المركزية: نصت المبادئ الدولية الخاصة بالبنية التحتية لأسواق المال على الدور الهام المنوط بالمصارف المركزية في عملية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، حيث نصت هذه المبادئ على ضرورة أن تكون للمصارف المركزية السلطة والقدرة على تنفيذ ترتيبات الرقابة على نحو فعال مما يعطي سلطة الإشراف كل الصلاحيات من أجل ضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة.

وفي حال غياب قوانين واضحة تفعل الدور الإشرافي على أنظمة الدفع والتسوية، يمكن اللجوء لمبدأ التوافق وإبرام اتفاقيات إشراف بين السلطة التي ستتولى الإشراف والمؤسسة المسيرة للنظام المعني، على أن يتم العمل على إصدار قانون بهذا الخصوص في أقرب الآجال.

هـ. إحداث أطر للتشاور والتعاون بين أهم الجهات المعنية: يشهد مجال المدفوعات تغيرا سريعا ومنافسة قوية بين قنوات الدفع المعروفة وأخرى جديدة ومبتكرة. يعد هذا التطور إيجابيا على كل الأصعدة بالرغم من ما يترتب عنه من تحديات. ويتوجب على البنوك المركزية الاضطلاع بدور نشط في العمل على إدارة هذه التحديات للارتقاء بأنظمة الدفع في البلاد.

تعتبر البنوك المركزية في وضع جيد لإدارة التحديات الناشئة عن التغير الدائم في مجال المدفوعات، ولكن الإدارة الأفضل لهذه التحديات تعتمد على مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة، ذلك من خلال إنشاء منتدى للتشاور والتعاون يكون تمثيل الأطراف فيه موسعا بما يسمح بتغطية شاملة لكافة جهات النظر. ويستحسن أن يتم إنشاء لجنة استشارية يوكل إليها تحديد وتحليل المشكلات وأوجه القصور في السوق وطرق مواجهتها وإيجاد الحلول الملائمة لها، بقصد تحسين الظروف للفئات المستهدفة وإزالة العقبات أمام المنافسة. ولا ينبغي أن يكون لهذه اللجنة حق اتخاذ القرارات بحيث تبقى البنوك المركزية هي السلطة الوحيدة المخول لها الترخيص في إنشاء أنظمة الدفع.

رابعاً: التوصيات

قامت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من تطوير أنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة لديها من أجل التجاوب مع الحاجة المتزايدة للمتعاملين من وسائل دفع دفترية تسهل عليهم استخلاص معاملاتهم المالية. هكذا، وبعد أن كانت خدمات الدفع ووسائله حكراً على المصارف، شهد قطاع خدمات الدفع في أنحاء عديدة من العالم نشاطاً ملحوظاً باتجاه ابتكار وإطلاق وسائل وخدمات جديدة تعزز من انتشار الدفع، وإنشاء شركات خدمات الدفع هدفها تطوير القطاع والاقتراب من الفئات الضعيفة الدخل والمستهدفة باستراتيجيات الشمول المالي.

تلعب المصارف المركزية دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة، حيث أنها هي السلطات الإشرافية والرقابية على شركات خدمات الدفع، مما يجعلها تحظى بكل الصلاحيات للترخيص لها للقيام بهذا النشاط أخذاً بالاعتبار طبيعة وحجم الخدمات والخطط المستقبلية التي تقدمها الشركات لنيل التراخيص.

وقد تطرقت هذه الورقة إلى أهم الجوانب المرتبطة بجهود الارتقاء بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة ووضحت المحاور الأساسية لكيفية وضع خطة عمل من أجل الوصول للهدف المنشود.

ومن هذا المنطلق، ولأهمية ما جاء في هذه الورقة، فإن اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية تدعو المصارف المركزية العربية إلى ضرورة الاهتمام بأنظمة المدفوعات الصغيرة القيمة لديها وإلى الأخذ بالاعتبار الجوانب التي أوضحتها الورقة عند القيام بوضع تصور حول كيفية الارتقاء بتلك الأنظمة.

فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

من المصارف المركزية العربية:

البنك المركزي التونسي	علي كضاعي
مؤسسة النقد العربي السعودي	علي الحميدان
مصرف لبنان	رمزي حمادة
البنك المركزي المصري	أحمد فرج الله
بنك المغرب	عبد الإله الوناني
سلطة النقد الفلسطينية	رياض عواد

من الأمانة (في صندوق النقد العربي):

رئيس قسم الأسواق المالية.	محمد يسر برنيه
أخصائي قطاع مالي – قسم الأسواق المالية	حفيظ أبريك

**سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية**

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية – 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لهل – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية – 2005.
12. ضوابط عمليات الإئساد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً و مسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) "انضباط السوق" – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTS SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.

21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض و سداد الفواتير إلكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع و التسوية ومسؤوليات المصارف المركزية – 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر و دور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية و المصرفية في ليبيا – 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة و الرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.

46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية - 2013.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية - 2013.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية - 2013.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية - 2013.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي - 2013.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية - 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل - 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية - تجربة بنك المغرب - 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ - 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر - 2014.
64. قاموس لمصطلحات الرقابة المصرفية - 2015.

65. المستجندات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل - 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية - 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي - 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية - 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان - 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة - 2015.